الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لمصر

تقديم مشترك من أصحاب المصلحة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لجنة العدالة، المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب – ديجنيتي، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، مركز الشرق الأوسط للديمقراطية، منظمة ريدريس

حول المنظمات المقدمة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) هو منظمة إقليمية مستقلة لحقوق الإنسان تهدف إلى نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، وتعزيز احترام الحريات الأساسية والقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في المنطقة العربية. لمزيد من المعلومات، انظر https://cihrs.org/?lang=en.

لجنة العدالة (CFJ) هي جمعية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها جنيف، سويسرا، وأنشأتها مجموعة متنوعة من المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2015. وهي تسعى إلى الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والأشخاص المعرضين لها مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لمزيد من المعلومات، انظر https://www.cfjustice.org/about/.

ديجنيتي - المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب هو منظمة مستقلة لحقوق الإنسان والتنمية يسعى عملها إلى عالم خالٍ من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. تأسست منظمة ديجنيتي في عام 1982، وهي واحدة من أولى المنظمات غير الحكومية المناهضة للتعذيب في العالم ومراكز العلاج المتخصصة لضحايا التعذيب، وتدير حاليًا برامج تغطي القطاعات الصحية والقانونية والسياسية. لمزيد من المعلومات، راجع https://www.dignity.dk/en/.

المفوضية المصرية للحقوق والحريات هي منظمة غير حكومية مصرية تدعم الأشخاص المضطهدين في جميع أنحاء مصر. تسعى المفوضية إلى إنشاء «وطن يحمي إنسانيتنا»، وتتخذ إجراءات سلمية قائمة على حقوق الإنسان من أجل رفع كرامة الإنسان والحفاظ على سيادة القانون في مصر. في عام 2015، أطلقت المفوضية حملة «أوقفوا الاختفاء القسري» ومنذ ذلك الحين تعمل أيضًا على قضايا التعذيب من خلال «خريطة التعذيب» بالتعاون مع ديجنيتي ومركز النديم. لمزيد من المعلومات، انظر https://www.ec-rf.net/.

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان هي منظمة أوروبية مستقلة تأسست في جمهورية التشيك عام 2017. تعمل الجبهة على تحسين وضع حقوق الإنسان في مصر من خلال البحث والمناصرة والعمل القانوني، وخاصة في مجال العدالة الجنائية. لمزيد من المعلومات، انظر https://egyptianfront.org.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تعمل منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، من خلال البحث والمناصرة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الجنائية. لمزيد من المعلومات، انظر https://eipr.org/en.

مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب هو منظمة غير حكومية مصرية مكرسة لمكافحة التعذيب وتقديم الدعم لضحاياه من خلال تقديم العلاج وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب. يوفر مركز النديم الإدارة النفسية وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب بالإضافة إلى البيانات الطبية والشهادات للناجين الذين يقومون بالتقاضي أمام هيئات مختلفة. لمزيد من المعلومات، انظر https://elnadeem.org/.

مركز الشرق الأوسط للديمقراطية هو منظمة غير ربحية وغير حزبية مقرها الولايات المتحدة تعمل مع شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحدي الأنظمة الاستبدادية، وإطلاق سراح المحتجزين ظلمًا، والدفاع عن السياسات الأمريكية التي تحمي حقوق الإنسان والحريات العامة وتروج لرؤية جريئة للديمقراطية. لمزيد من المعلومات، انظر https://mideastdc.org/.

ريدريس هي منظمة دولية لحقوق الإنسان تعمل على تحقيق العدالة والتعويض لضحايا التعذيب، ومحاربة إفلات الجناة من العقاب، والدعوة إلى الإصلاحات القانونية والسياسية لمكافحة التعذيب. لمزيد من المعلومات، انظر https://redress.org/.

مقدمة

1. دون هوادة، تتواصل حملة القمع التي تشنها الحكومة المصرية في جميع أنحاء البلاد، والأزمة الناتجة عنها في مجال حقوق الإنسان. ومنذ الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمصر، لم يحدث أي تقدم ملموس في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة، والإخفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والمحاكمات غير العادلة، وظروف الاحتجاز المروعة. ورغم التعهد بـ 47 توصية و31 التزامًا خلال الاستعراض السابق؛ تشير العديد من التقارير الموثقة لنمط مستمر من هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

2. في ظل هذه الظروف، شرعت الحكومة في سلسلة من جهود التمويه/التبيض –بما في ذلك من خلال تشكيل ما يسمى بلجنة العفو الرئاسي، واعتماد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان،[i] والخضوع لعدة مراجعات من هيئات المعاهدات الأممية.[ii] إلا أن هذه الأفعال لم تكن أكثر من مجرد تعديلات تجميلية تهدف إلى إبراز صورة إصلاحية بدلًا من معالجة الأسباب الجذرية. على سبيل المثال، في الوقت الذي أطلقت فيه السلطات سراح ما يقرب من 1700سجين محتجزين ظلمًا –بما في ذلك معتقلين سياسيين بارزين مثل أحمد دومة– اعتقلت السلطات أكثر من 4500 آخرين تعسفيًا.[iii] ولا تعد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2021 أكثر من مجرد تعهدات دعائية لا تعالج ممارسات السلطات على أرض الواقع.[iv] وعلى نحو مماثل، أعربت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة المستمرة والمتواصلة لحقوق الإنسان.[v]

3. وتعد ممارسات التعذيب والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة والظروف اللا إنسانية في مراكز الاحتجاز أمر شائع للغاية ومنتشر على نطاق واسع، على نحو يبرهن على أنها مخططة وموجهة ومنظمة. ما يعني أن هذه الانتهاكات تُرتكب بشكل منهجي. علاوة على ذلك، تظل الهياكل المتداخلة والمعززة للإفلات من العقاب لمرتكبي التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان راسخة بقوة، مما يقوض أي جهود نحو المساءلة والعدالة. يسلط هذا التقرير الضوء على هذه المشاكل المستمرة ويطالب بإجراءات عاجلة لمعالجة وتصحيح الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان في مصر.

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة واسعة النطاق والممنهجة

4. على مدى أكثر من عقد من الزمان، أظهرت تقارير عديدة أن الشرطة المصرية ومسئولي الأمن يرتكبون التعذيب وسوء المعاملة بشكل روتيني لمعاقبة وترهيب وانتزاع المعلومات والاعترافات والتمييز بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، وأفراد مجتمع الميم عين، والأكاديميين، والصحفيين، والمحامين، والمعارضين السياسيين. أساليب التعذيب هذه، التي تواصل السلطات المصرية استخدمها عبر الزمن، والجغرافيا، والجهاز الحكومي، تتضمن الضرب، والتهديدات، والصدمات الكهربائية، والأوضاع المجهدة، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة، والحبس الانفرادي، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[vi] هذا النمط من التعذيب، واستخدامه المنهجي، والملامح المشتركة لضحاياه، يشير لانتشار التعذيب في مصر على نطاق واسع

ومنهجي، كجزء من سياسات الحكومة المصرية، بما قد يصل حد جريمة ضد الإنسانية.[vii] وقد قدمت منظمة ريدريس واللجنة الدولية للحقوقيين مذكرة منفصلة توضح ذلك.

5. لقد تفاقمت هذه الانتهاكات بسبب تمديد «حالة الطوارئ» لفترات طويلة وأطر مكافحة الإرهاب، التي استغلتها الحكومة المصرية للتحايل على حماية الحقوق الأساسية. ورغم الحظر الواضح لجميع أشكال التعذيب في دستور مصر لعام 2014، فمن النادر إجراء المحاكمات أو إدانة المسئولين الأمنيين بتهمة التعذيب أو الوفاة أثناء الاحتجاز.[viii] ولا يتم التحقيق في شبهات التعذيب تقريبًا، كما تعوق العقبات الإجرائية الضحايا عن رفع الدعاوى أو استئناف قرارات المدعين العموم،[ix] كما تدهور استقلال القضاء بشكل متزايد. وبحسب تعبير لجنة مناهضة التعذيب: «إن المدعين العموم والقضاة ومسئولي السجون يسهلون أيضًا ممارسة التعذيب من خلال فشلهم في الحد من ممارسات التعذيب والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة أو التصرف بناءً على الشكاوى».[x]

6. من الجدير بالذكر أن هذه التوجهات طويلة الأمد لم تهدأ منذ الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل للملف الحقوقي لمصر في عام 2019. وفي 24 يناير 2022، نشرت صحيفة الجارديان صورًا ثابتة (مأخوذة من مقطعي فيديو) تُظهر مدى التعذيب والإفلات من العقاب داخل مراكز الاحتجاز المصرية.[xi] وفي إحدى الصور، يمكن رؤية المعتقلين عراة من الأعلى، معلقين على قضبان معدنية من أذرعهم، التي تم ربطها خلف ظهورهم. ويقال إن أحد مقاطع الفيديو يصور «سجناء في زنزانة مكتظة يصطفون فيها المحتجزون لإظهار الإصابات التي ألحقها بهم مسئولون من الشرطة والمحققون، بما في ذلك الجروح المفتوحة على رؤوسهم وكدمات على صدورهم وظهورهم».[xii] وتؤكد تقارير حقوق الإنسان التي نشرت على مدى أكثر من عقد من الزمن مثل هذه الصور، التي تُظهر التعذيب المنهجي على نطاق واسع في أقسام الشرطة والسجون في مصر. وبعد نشر مقاطع الفيديو على الإنترنت «زعمت النيابة العامة في مصر أن المعتقلين «أصابوا أنفسهم» باستخدام عملة معدنية».[xiii] ووجهت لضحايا التعذيب الذين ظهروا في الفيديوهات تهم الانتماء لجماعة إرهابية، وإساءة استخدام الإنترنت، ونشر معلومات كاذبة بقصد تقويض الأمن القومي، وتلقي أموال أجنبية بشكل غير قانوني.[xiv] وفي نوفمبر 2022، حكمت المحاكم المصرية على 13 من هؤلاء الضحايا/المتهمين بالسجن لمدة 15 عامًا وعلى ضحية/متهم قاصر (17 عامًا) بالسجن خمس سنوات.[xv]

7. إن القضية المذكورة أعلاه هي مثال على الطريقة التي وظفت بها مصر مجموعة من قوانين مكافحة الإرهاب لملاحقة منتقديها، بما في ذلك أولئك الذين ينتقدون تورط الدولة في التعذيب. وكما أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في وقت سابق، فإن «تقاطع هذه التشريعات المتعددة يتيح زيادة ممارسات الاحتجاز التعسفي مع زيادة خطر التعذيب».[xvi]

8. سجلت لجنة العدالة 234 حالة وفاة أثناء الاحتجاز بين يناير 2020 وديسمبر 2022[xvii]—معظمها نتيجة للتعذيب أو سوء المعاملة أو الإهمال المتعمد.[xviii] وأشارت مبادرة الحرية والجبهة المصرية لحقوق الإنسان إلى أنه بين عامي 2015 و2022، ارتكبت السلطات المصرية 655 حالة منفصلة من العنف الجنسي في سياق الاحتجاز.[xix]

9. إن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر على نطاق واسع في مرافق الاحتجاز المصرية، خاصة في مواقع جهاز الأمن الوطني، إذ تستخدم السلطات النوع الاجتماعي وغيره من المعايير الاجتماعية لزيادة آلام ومعاناة الضحايا.[xx] ولم تسلم أي فئة ديموغرافية من الهجمات، إذ تم تسجيل هجمات بحق النساء والرجال والأطفال والعابرين جنسيًا والأشخاص غير الثنائيين.[xxi] وتتخذ الهجمات أشكالًا وأغراضًا وأهدافًا مختلفة—وفي بعض الحالات تجسد تعبيرًا عن السلطة الشخصية أو سلطة الدولة، كوسيلة للعقاب، أو لانتزاع الاعترافات.[xxii]

وغالبًا ما يصاحب الاعتداءات الجسدية إساءات لفظية، إذ تستخدم سلطات الاحتجاز عبارات مهينة أو إشارات إلى الشرف والحياء والعفة لزيادة التأثير النفسي والاجتماعي على الضحايا.[xxiii] ومن الواضح أن هذه الاعتداءات الجنسية ليست أفعالًا لمجموعة صغيرة من الجناة «الفاسدين»؛ وإنما هي ممارسات ممنهجة. فقد عانى معظم المعتقلين الذين أبلغوا عن حالات العنف الجنسي من دورة الانتهاكات نفسها –بدءً بالتعذيب النفسي والجسدي من خلال التهديدات، والتحرش الجنسي، واختبارات العذرية للنساء، والفحص الشرجي القسري للرجال المثليين والنساء العابرات جنسيًا، والضرب، والصدمات الكهربائية، والاعتداءات الجنسية والاغتصاب، وأخيرًا التهم الملفقة المتعلقة بممارسة الضحايا لحق الرأي أو التعبير أو التجمع.[xxiv]

10. وبينما يتعرّض جميع المعتقلين لخطر العنف الجنسي، تواجه السجينات تهديدات إضافية في السجون، إذ يستخدم الحراس أسبابًا واهية لإجراء ما يسمى بعمليات فحص «تجاويف الجسم»[xxv] لمعاقبة المعتقلات وإخضاعهن.[xxvi] وفي عمليات تفتيش الجسد في مراكز الشرطة أو السجون، تتعرض النساء للتحرش اللفظي من جانب حارسات السجن اللاتي يطلقن تعليقات مهينة ومشحونة جنسيًا حول أجساد المحتجزات، ويهددن بالتفتيش الشخصي من قبل جنود أو ضباط شرطة من الذكور إذا رفضن خلع ملابسهن.[xxvii] وعلاوة على عمليات تفتيش الأجزاء الحميمية. لا تتمتع المعتقلات بأي خصوصية شخصية، إذ تتم عمليات تفتيش الزنازين في أي وقت من اليوم ودون مراعاة الظروف الشخصية.[xxviii]

11. كما يواجه الرجال المثليون والعابرون جنسيًا والأفراد غير الثنائيين مخاطر أخرى بسبب رهاب المثلية الجنسية وعدم تسامح الحراس، أو تشجيعهم في كثير من الأحيان، على العنف بين المعتقلين.[xxix] وتلاحق الشرطة المصرية والنيابة العامة والمحاكم المثلية الجنسية وهويات النساء العابرات جنسيًا والأفعال الجنسية المثلية بالتراضي بين الرجال أو الرجال والنساء العابرات جنسيًا بموجب أحكام القانون رقم 1961/10 بشأن مكافحة الدعارة (وأبرزها جريمة *الاعتياد* على ممارسة الدعارة أو *الفجور*» الغامضة وواسعة النطاق). وتتمثل إحدى السمات الأساسية لهذا الاضطهاد في الفحوصات الشرجية القسرية، التي تجريها هيئة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل بناءً على إحالة من النيابة العامة، بحق الأفراد المتهمين بـ «اعتياد الفجور».[xxx] في الفترة من يوليو 2019 إلى يونيو 2024، وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 93 قضية وجهت فيها اتهامات «اعتياد الفجور» إلى 181 فردًا، أحالت النيابة 45 منهم إلى هيئة الطب الشرعي لإجراء فحوص شرجية قسرية لهم.

12. مثل هذه الحالات ليست ظاهرة حديثة؛ ففي أواخر عام 2013 شهدت مصر ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الأفراد المتهمين في قضايا «اعتياد الفجور» وارتفاعًا مماثلًا في عدد الأفراد الذين أجبروا على الخضوع للفحوص الشرجية القسرية.[xxxi] ويصاحب هذا الارتفاع نوع من الترويع الأخلاقي الدوري الذي تفرضه الدولة ووسائل الإعلام بشأن الاعتقالات الجماعية بتهمة «الفجور» كل بضعة أشهر منذ أواخر عام 2013.

13. وقد وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الاستخدام المتزايد للفحوص الطبية/الشرجية القسرية بما يتجاوز تهمة «اعتياد الفجور» بموجب القانون 1961/10. في إحدى هذه الحالات، أحالت إدارة السجون التابعة لوزارة الداخلية أفرادًا إلى متخصصين طبيين في مستشفى عام «لتحديد نوعهم الاجتماعي» عن طريق الفحص الشرجي القسري. وفي قضية أخرى عام 2019، اعتُقل ثلاثة أفراد، من بين آخرين، لأسباب سياسية تتعلق بدعوات للاحتجاج ضد ارتفاع تكاليف المعيشة. وكانت إحداهم ناشطة عابرة جنسيا، وكان الآخر رجلًا عابرًا جنسيًا. وأحالت إدارة السجن كلًا منهما، وامرأة أخرى متطابقة الجنس، إلى مستشفى عام «لتحديد نوعهم الاجتماعي» رغم أن كل منهم حدد نوعه الاجتماعي، وقد قدم الفردان العابران جنسيًا تفاصيل عن عملية

عبورهما (عن طريق تقديم وثائق طبية من خلال محاميهما). وأُجبرت الناشطة العابرة جنسيًا، ملك الكاشف، على الخضوع لفحص جسدي كامل بما في ذلك الفحص الشرجي ضد إرادتها دون حتى إحالة من النيابة العامة،[xxxii] بينما أُجبر الفردان الآخران على الخضوع لفحص جسدي خارجي كامل رغم إرادتهما.[xxxiii]

الإخفاء القسري والمحاكمة غير العادلة والانتهاكات أثناء الاحتجاز

14. يتبع الاستخدام المنهجي للتعذيب نمطًا واضحًا يبدأ بالاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والإخفاء القسري للأفراد. وترتكب هذه الانتهاكات مجموعة من الكيانات الحكومية، بما في ذلك الشرطة وجهاز الأمن الوطني وأجهزة الاستخبارات، وغالبًا ما يتم ذلك بتواطؤ من النيابة العامة.[xxxiv]

<u>الإخفاء القسري</u>

15. لا تزال ممارسات الاختفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي الأداة المفضلة لدى قوات إنفاذ القانون والأمن في مصر لمهاجمة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

16. إن الممارسات المنهجية المتمثلة في الاحتجاز لفترات طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، والاحتجاز السري، والإخفاء القسري أو غير الطوعي للأشخاص الذين يتم اعتقالهم من جانب وزارة الداخلية، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني، منتشرة على نطاق واسع. إذ تعتقل السلطات الأفراد دون إبراز أوامر اعتقال وتحتجزهم بمعزل عن العالم الخارجي في مكاتب لجهاز الأمن الوطني ومراكز الشرطة.[xxxv] ولا يتم إدراج هؤلاء الأشخاص في السجلات الرسمية.

17. ومن المثير للقلق أن هذه الممارسة تمتلك أساسًا قانونيًا في مصر؛ ففي فبراير 2022، سلط خبراء الأمم المتحدة الضوء على أن تعديل قانون مكافحة الإرهاب يقنن حالات الاختفاء القسري من خلال السماح باعتقال الأفراد واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى 28 يومًا.[xxxvi]

18. وكثيرًا ما تتشابك ممارسات الاختفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي مع ممارسة «التدوير» (أو «إعادة تدوير القضايا») إذ يحتجز ممثلو الأمن الأشخاص بشكل تعسفي تحت دورات متواصلة من أوامر الاحتجاز (انظر قسم «المحاكمة العادلة» لمزيد من المعلومات).

19. إن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي كثيرة للغاية ولا يمكن حصرها بطريقة شاملة، والأمثلة التالية تمثل القضايا الأوسع نطاقًا:

- في 17 يونيو 2020، تم اعتقال الطبيب البيطري والنقابي ومؤسس رابطة أسر المختفين قسريًا والناشط المخضرم أحمد عبد الستار عماشة، واختفى لمدة 25 يومًا قبلما يظهر مرة أخرى أمام النيابة في 12 يوليو. ثم اقتيد إلى مكان مجهول واختفى مرة أخرى حتى 7 ديسمبر 2020. وكان عماشة قد اعتقل سابقًا واختفى لمدة ثلاثة أسابيع في 10 مارس 2017، قبلما يظهر مرة أخرى ويُحتجز احتياطيًا، وفي 4 أكتوبر 2019 تم إطلاق سراحه. وخلال فترة اختفائه، تعرض السيد عماشة لتعذيب شديد، بما في ذلك الصعق بالكهرباء، والاعتداء الجنسي، والتهديدات الموجهة لأسرته، والإيذاء الجسدي وهو معصوب العينين.

- تم اعتقال الصحفي المصري المخضرم المتقاعد توفيق غانم في 21 مايو 2021 بعدما داهمت قوات الأمن منزله، واختفى لـ 5 أيام قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة، واستجوبته الشرطة حول آرائه السياسية وعمله كمدير إقليمي لوكالة الأناضول (التي تقاعد منها في عام 2015)، وتغطية الوكالة للسياسة المصرية.
- في فبراير 2022، اختفى الخبير الاقتصادي وعضو حزب الإصلاح والتنمية، أيمن هدهود قسرًا، على يد مسئولين مصريين. تم احتجاز هدهود قبلما تنقله السلطات لمستشفى العباسية للأمراض النفسية، وتشير النيابة أنه أصيب بمرض وتوفي. تم حفظ جثته لأسابيع قبلما يتم إبلاغ أسرته بوفاته. ورغم وجود علامات تعذيب مرئية على جسد هدهود، وبدون إجراء تحقيق مناسب، أصدرت النيابة بيانًا إنه توفي بسبب حالة قلبية سابقة.[xxxvii]
- في 5 يناير 2021، تم اعتقال المصور الصحفي حمدي الزعيم واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 13 يومًا، ثم عُرض على نيابة أمن الدولة العليا وأُعيد حبسه على ذمة التحقيق بتهمة نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة محظورة غير محددة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.[xxxviii]
- تم اعتقال الصحفي أحمد خليفة في 6 يناير 2020 (بعد يوم واحد من تغطيته لاحتجاج عمالي) واحتجز في مكان مجهول دون علم أسرته أو محاميه حتى 16 يناير 2020، حين مثل أمام نيابة أمن الدولة التي أمرت باحتجازه على ذمة التحقيق.[xxxix]
- تستمر السلطات المصرية في رفض الكشف عن مكان مصطفى النجار، عضو مجلس النواب السابق، الذي اختفى منذ سبتمبر 2018.[xl]
- في 11 مايو 2023، اختطفت قوة أمنية نائب رئيس اتحاد طلاب طنطا السابق وعضو اتحاد طلاب مصر، معاذ الشرقاوي، من منزله في حي المقطم بالقاهرة خلال ساعات النهار. وعلى مدى 29 يومًا، ظل مكانه مجهولًا ولم يتمكن أهله أو محاموه من التواصل معه. ثم ظهر الشرقاوي أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي وجهت له تهمًا واهية تتعلق بالإرهاب،[xli] وكشف الشرقاوي أنه احتُجز في الحبس الاحتياطي الاستثنائي بموجب قانون الإرهاب لمدة 14 يومًا. وكان الشرقاوي قد حُكم عليه عام 2022 من محكمة طوارئ بالسجن عشر سنوات بعد محاكمة بالغة الجور تتعلق فقط بنشاطه الطلابي.[xlii] في يناير 2024، أُحيل الشرقاوي لمحاكمة جنائية جديدة بتهم الإرهاب والتي لا تزال معلقة.[xliii]

20. هذه الأمثلة ليست حالات فردية أو معزولة، وإنما هي توضح كيف تلجأ السلطات المصرية للإخفاء القسري المتكرر والموسع، كجزء من حملة مستمرة ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما تعكس هذه الأمثلة تواطؤ ومسئولية الجهات المختلفة لجهاز العدالة الجنائية في مصر في ضمان تكرار واستمرار حالات الاختفاء القسري على نطاق واسع وبشكل منهجي.[xliv]

محاكمة غير عادلة

21. في مصر، يغيب الحق في المحاكمة العادلة بشكل أساسي، وتُدار عمليات العدالة الجنائية بما يتماشى مع أهداف ورغبات السلطات. وينطبق هذا بشكل خاص حينما يكون للمتهم خلفية سياسية أو عندما تكون القضية مرتبطة بقضايا «الأمن القومي».

22. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حالات علاء عبد الفتاح، ومحمد أكسجين، ومحمد الباقر، وهم جميعًا شخصيات عامة بارزة اعتُقلوا تعسفيًا، وواجهوا اتهامات متكررة لضمان احتجازهم بشكل دائم، وتعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة.[xlv]

23. تطبق السلطات المصرية بشكل متزايد ممارسة «التدوير»،[xlvi] وتقويض الأوامر القضائية والتلاعب بحدود الحبس الاحتياطي القصوى. بموجب هذه الممارسة، حينما يُؤمر بالإفراج عن المتهم، أو يصل للحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي في قضية ما، أو يقضي عقوبته كاملة، تُرفع بحقه قضية جديدة تمامًا، وبالتالي سندًا جديدًا لاحتجازه مرة أخرى رهن الحبس الاحتياطي بمدة جديدة حدها الأقصى عامين. مما يخلق نمط يمكن من خلاله إبقاء شخص، لم تثبت إدانته بارتكاب جريمة، إلى أجل غير مسمى في الحبس الاحتياطي. على سبيل المثال، في 21 أكتوبر 2023، أكملت محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات. وبينما كانت أسرتها تنتظر إطلاق سراحها، تم تدويرها على قضية جديدة بالاتهامات نفسها، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وهي التهمة التي سبق وتمت تبرئتها منها بالفعل.[xlvii]

24. وحتى الآن، لم يشكك أي قاض رسميًا في تصرفات المدعين العموم عندما يتعلق الأمر بالتدوير، حتى لو كان اختلاق التهمة الجديدة في بعض الحالات متعمدًا بشكل واضح.

25. ينتهك التدوير الحق في المحاكمة العادلة نتيجة لتسببه في التأخير غير المبرر في المحاكمة.[xlviii] كما أنه يسبب مشاعر متزايدة باليأس والإحباط قد تدفع السجناء إلى الإضراب عن الطعام (قضية محمد عادل)، والانتحار، والتطرف العنيف،[xlix] والاضطرابات النفسية طويلة الأمد، وخاصة عندما يقترن الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة و/أو إعادة التدوير بالحبس الانفرادي المطول.[l]

26. تمارس نيابة أمن الدولة –وهي فرع من النيابة العامة متخصص في التحقيق في تهديدات الأمن القومي– دورًا محوريًا في حرمان المتهمين من المحاكمات العادلة، لا سيما من خلال ارتكاب و/أو غض الطرف عن شبهات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقبول الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب كدليل، والفشل في معالجة السجلات الشرطية المزورة، وحرمان ضحايا التعذيب من الحق في الفحص من جانب أخصائي الطب الشرعي المستقلين بحثًا عن علامات التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

27. رغم رفع «حالة الطوارئ» رسميًا عام 2021، تحتفظ محكمة أمن الدولة طوارئ بالاختصاص في النظر في القضايا المحالة إليها قبل رفع حالة الطوارئ.[li] وباعتبارها محاكم استثنائية، فقراراتها غير قابلة للاستئناف.

28. أخيرًا، وظفت السلطات الأمنية والقضائية جائحة كوفيد-19 لتجديد أوامر الاحتجاز بشكل تعسفي.[lii] فبسبب استمرار القيود المفروضة وقت الوباء، تم تمديد احتجاز الأفراد بعد الاعتقال والأمر بالحبس الاحتياطي كل 15 يومًا من جانب نيابة أمن الدولة دون التشاور مع المعتقل ومحاميه.

ظروف الاحتجاز

29. المعاملة السيئة للسجناء في مصر تمثل جزءً من سياسة مقصودة للقضاء على المعارضة السياسية والانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان.

30. أوضاع مراكز الاحتجاز في مصر مزرية، فالخدمات الصحية غير كافية، ويعاني المعتقلون في ظل رعاية طبية غير منتظمة أو غير موجودة، إلى جانب نقص أفراد الصحة المؤهلين، والأدوية المناسبة، وسوء مرافق الصرف الصحي، والتهوية، ونقص الغذاء، والتمارين الرياضية، وغياب التواصل. وبشكل روتيني، يتم رفض طلبات الرعاية والنقل إلى مرافق متخصصة خارجية، مما يتسبب في المعاناة والوفاة.[liii] إن وجود أي من هذه العوامل – ناهيك عن العديد منها، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان– قد يصل لمستوى سوء المعاملة أو التعذيب.[liv]

31. إن الإهمال الطبي و/أو الفشل المتعمد في تقديم العلاج قضية منهجية تؤرق المعتقلين في مراكز الاحتجاز في مصر. ونتيجة لعدم كفاية و/أو غياب البنية الأساسية، فإن توفير الرعاية الصحية في الوقت المناسب، بما في ذلك في حالات الطوارئ الطبية، «يُترك لتقدير الحراس وغيرهم من مسئولي السجن، الذين يرفضون بانتظام أو يقللون من خطورة المشاكل الصحية التي يعاني منها المعتقلون، ويؤخرون بشكل روتيني نقلهم للعلاج داخل السجون وخارجها».[lv] وفيما يتعلق بمسألة النقل الطبية، تتطلب اللوائح الصادرة عن وزارة الداخلية الحصول على موافقة العديد من الهيئات الحكومية المختلفة قبل إجراء أي نقل،[lvi] وهي عملية قد تستغرق شهور، وفي كثير من الحالات أطول بكثير مما يمكن للمرضى تحمله.

32. لقد تسببت «مراكز الإصلاح والتأهيل النموذجية الجديدة» في مصر إلى تفاقم الظروف غير الإنسانية في السجون المصرية. ففي هذه المراكز الجديدة، والتي صُممت لتقليل التفاعل البشري المباشر، يجب على السجناء استخدام أنظمة الاتصال الداخلي المثبتة داخل زنزاناتهم للتواصل مع المسئولين الإداريين، الذين يستجيبون عبر السماعات. بموجب هذا النظام، يفشل مسئولو السجن في الاستجابة على الفور للحالات الطبية الطارئة، وغالبًا ما يستغرقون ما يصل إلى 6 ساعات للرد على نداءات السجناء للمساعدة. تسببت مثل هذه التأخيرات في الوفيات وتفشي الأمراض بين نزلاء السجون في مصر. وبحسب المفوضية المصرية للحقوق والحريات، فقد وقعن 31 حالة وفاة بين السجناء بين عام 2023 والربع الأول من عام 2024، مع وقوع قرابة 15 حالة في مركزي بدر والعاشر من رمضان على وجه التحديد.[lvii]

33. وعلى نطاق أوسع، أسفر سوء المعاملة والإهمال الطبي في جميع سجون مصر عن وفاة ما لا يقل عن 291 سجينًا في السجون المصرية منذ نوفمبر 2019، وفقًا لحملة «حتى آخر سجين». وهناك حالات محددة من الإهمال الطبي وظروف الاحتجاز الفظيعة أكثر من أن توصف هنا بشكل كافٍ، ولكن فيما يلي بعض الأمثلة للتدليل؛

- في إحدى الحالات التي وثقتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، تم وضع الضحية في زنزانة ضيقة سيئة التهوية حيث تعرضت للتدخين السلبي، مما أدى لإصابتها بالربو القصبي الشديد. في البداية، رفض حراس السجن إعطائها الدواء، ثم سمحوا لها لاحقًا بالحصول عليه من والديها. لكن بعدما ساءت حالتها الصحية. وعانت من انزلاق غضروفي في العمود الفقري، وتيبس في الركبتين، وآلام عرق النسا، وثقب طبلة الأذن —وكلها أعراض تفاقمت بسبب نقص الرعاية الطبية. تم نقلها في النهاية إلى طبيب السجن، بدلًا من أخصائي حسبما تقتضي حالتها، والذي أخبرها بأنها لا تعاني من أي أمراض. وعندما قابلت لاحقًا أخصائيًا، أخبرته أنها لا تستطيع السمع، فأجابها: «لماذا تحتاجين إلى السمع في المقام الأول، فأنتم عالقون بجوار بعضكم البعض في الزنزانة، ليس من المهم أن تسمعي».[lviii]
- وفي حالة أخرى وثقتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ألقت السلطات القبض على الضحية من منزلها في ملوي بمحافظة المنيا، في 30 سبتمبر 2019، واحتجزت على ذمة القضية رقم 1490 لسنة 2019، بتهمة نشر أخبار كاذبة، والانضمام إلى جماعة إرهابية، والتخطيط والتحريض على العنف. وأفادت الضحية، التي كانت حامل، لأحد أفراد أسرتها بأنه تم عصب عينيها في جهاز الأمن الوطني المحلي، ونُقلت إلى جهاز الأمن الوطني بالقاهرة دون إخطار أحد. وهناك، تعرضت للاعتداء بالضرب والشتائم بألفاظ بذيئة، والتهديد، وإجبارها على الاعتراف باتهامات لم تكن لديها علم مسبق بها. احتُجزت الضحية في غرفة مظلمة وخاوية ومُنعت من الكلام، ونزفت من الرحم أربع مرات داخل سجن القناطر، ولم يستجب أحد لطلباتها بالرعاية الصحية، وتقدمت أسرتها من خلال محاميها بطلب تسهيل الرعاية الطارئة، لكن السلطات رفضت منحها الرعاية، وتم نقلها في النهاية إلى

مستشفى جامعة بنها للولادة، ثم عادت لاحقًا إلى السجن مرة أخرى، في يوم الولادة نفسه، دونما تحصل على رعاية ما بعد الولادة لها أو لرضيعها.[lix]

34. علاوة على الإهمال أو سوء التصرف الذي يؤدي للوفاة، يواجه السجناء في مصر تحديات كبيرة بشأن قدرتهم على تناول أدويتهم في مواعيدها؛ إذ يتم تخزين الأدوية الأساسية خارج زنازين السجناء ويتم توزيعها وفقًا لتقدير المسئولين الإداريين الذين غالبًا ما يتجاهلون احتياجات السجناء أو وصفاتهم الطبية أو توصيات الأطباء. إن هذا الوصول للأدوية الخاضع للسلطة التقديرية يُستخدم في كثير من الأحيان لمعاقبة السجناء السياسيين أو ممارسة الضغط عليهم. على سبيل المثال، بشكل منتظم، يتم حرمان صلاح سلطان المحتجز تعسفيًا، والد أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، من الوصول إلى أدويته الموصوفة والرعاية الطبية الكافية، رغم معاناته من مرض الكبد وظروف صحية مزمنة تهدد حياته.[lx]

35. بموجب القانون المصري، يحق للأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن الحصول على بعض الإمدادات الأساسية، إلا أن نظامًا قويًا من الفساد بين مديري السجون والموظفين يُعقّد إتاحة هذه الضروريات. على سبيل المثال، وثقت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان العديد من حالات الرشوة وابتزاز أسر السجناء في مقابل السلع والخدمات، بما في ذلك الحماية من التهديدات بالتعذيب وسوء المعاملة، والحصول على الرعاية الطبية. إن هذا الاستغلال للتعذيب،[lxi] (أو التهديد به) والظروف السيئة في مرافق الاحتجاز المصرية تشكل انتهاكات يومية يواجها عدد لا يحصى من السجناء.

36. ويتسبب التنظيم العشوائي للزيارات في تفاقم الظروف المادية المتردية للغاية في مرافق الاحتجاز في مصر. وكمسألة قانونية، تُجيز المادة 42 من قانون تنظيم السجون لمسئولي السجون منع الزيارات أو الحد منها بشكل كبير على أسس صحية أو أمنية غير محددة بشكل واضح، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى أسس تعسفية أو سياسية للغاية لتقييد وصول السجناء إلى العالم الخارجي. إن السجون شديدة الحراسة، مثل بدر، تفرض في كثير من الأحيان حظرًا شاملًا على الزيارات.[lxii] وبالإضافة إلى ذلك، لا يحدد قانون تنظيم السجون ولوائحه الداخلية آليات إجراء الزيارات، مما يمنح إدارات السجون سيطرة كبيرة على عملية الزيارة. كذا فإن غياب التنظيم يتيح لمسئولي السجون إساءة استخدام سلطتهم، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في الشروط المفروضة على الزيارة، سواء بين السجناء أو في السجون المختلفة.[lxiii]

37. أن السلطات المصرية تواصل انتهاك حقوق المعتقلين في الحياة والصحة والحياة الأسرية والوقاية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بشكل روتيني، من خلال فرض ظروف احتجاز دون المستوى المطلوب أو الفشل المعتمد في إصلاح الأوضاع.[lxiv]

<u>بناء سجون جديدة</u>

38. زاد من حدة المخاوف بشأن وضع حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز المصرية، بناء الحكومة عشرات السجون الجديدة بين عامي 2013 و2021، مما رفع العدد الإجمالي للسجون المركزية الرسمية بحلول عام 2021 إلى حوالي 168 سجنًا (باستثناء أقسام الشرطة).[lxv]

39. هذه السجون الجديدة، وتسميتها رسميًا باسم «مراكز الإصلاح والتأهيل النموذجية»، تضمنت أيضًا -بخلاف مرافق السجون التقليدية- دمج مجمعات المحاكم، مما يضمن عزل السجناء تمامًا عن العالم الخارجي. هذا بالإضافة إلى إدخال تقنية الفيديو لتسهيل انعقاد جلسات المحكمة عن بُعد؛ مما يزيد من عزل السجناء،

وخاصة أولئك الذين مُنعوا من زيارات الأسرة. ففي ظل أنظمة السجون السابقة، كانت جلسات تجديد الحبس تسمح للسجناء برؤية العالم الخارجي والتواصل مع محاميهم، الذين يمكنهم بدورهم نقل المعلومات إلى أسر السجناء. ووفقًا لوحدة المساعدة القانونية في المفوضية المصرية للحقوق والحريات، فإن ظهور جلسات الاستماع عن بعد أزال فرص التحدث مع السجناء والاطلاع على ظروفهم داخل السجن.[lxvi]

40. الأوضاع في هذه السجون الجديدة غير إنسانية لدرجة تسببت في موجة من محاولات الانتحار بين نوفمبر 2022 ومارس 2023.[lxvii] فبالإضافة للعديد من أشكال المعاناة المعروفة في السجون القديمة، بما في ذلك التعذيب الجسدي والعزلة وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، فإن السجون الجديدة تتضمن التعرض المستمر للإضاءة والمراقبة المستمرة للمحتجزين وأفراد أسرهم خلال الزيارة.[lxviii] على سبيل المثال، طاولات مناطق الزيارة مزودة بأجهزة مراقبة مدمجة، مما يحرم السجناء من أي مظهر من مظاهر الخصوصية مع أحبائهم.[lxix]

تداخل وتعزيز هياكل الإفلات من العقاب

41. لقد نجح المسئولون المصريون الاستبداديون في السيطرة على الآليات القانونية وآليات إنفاذ القانون وزرع الفساد القضائي، وهم يعملون في انسجام لضمان استمرار ممارسات الاعتقالات التعسفية ذات الدوافع السياسية، والإخفاء القسري، والتعذيب، والسجن في ظروف غير إنسانية، وغيره من ضروب سوء المعاملة.

42. من المستحيل الحصول على إحصاءات وبيانات شاملة بشأن نطاق وانتشار التعذيب في مصر، بسبب رفض السلطات المصرية جمع ونشر بيانات دقيقة، والقيود والقمع الذي تواجه منظمات حقوق الإنسان المحلية المستقلة. وتعد مصر الدولة الوحيدة التي كانت موضوع تحقيقين بموجب المادة 20 من جانب لجنة مناهضة التعذيب، بعد تلقي اللجنة معلومات موثوقة تشير لممارسة التعذيب بشكل منهجي في البلاد. وخلص التحقيقان، عامي 1996 و2017، إلى أن ممارسة التعذيب واسعة النطاق ومنهجية.[lxx]

43. مؤخرًا، في فبراير 2023، أعربت لجنة حقوق الإنسان عن قلقها العميق إزاء «شبهات الاستخدام المنهجي للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة على أيدي أفراد إنفاذ القانون».[lxxi] وكذلك، أعربت اللجنة:

> «...عن قلقها إزاء عدم التحقيق عمومًا في مثل هذه الممارسات وعدم معاقبة المسئولين عنها، ولا المسئولين عن الأعمال الانتقامية بحق الضحايا الذين يبلغون عن التعذيب، وعدم تعويض الضحايا، فضلًا عن التقارير التي تفيد بعدم وجود رقابة فعلية من جانب القضاء والنيابة العامة، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام الأدلة المنتزعة تحت التعذيب وتجاهل الفحوص الطبية والشكاوى المتعلقة بالتعذيب».[lxxii]

44. إن التعذيب وسوء المعاملة على هذا النطاق لا يمكن أن يحدث سوى في ظل ثقافة الإفلات من العقاب المنهجي التي تجد جذورها في شبكة الأحكام القانونية والتنظيمية في مصر، والتي تفضل الاعتبارات «الأمنية» المزعومة على الاعتبارات القانونية والقائمة على حقوق الإنسان والديمقراطية.[lxxiii]

45. أبرز هذه الأحكام هو تعديل قانون مكافحة الإرهاب في مصر، الذي يقنن فعليًا حالات الإخفاء القسري ويسمح باعتقال الأفراد واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى 28 يومًا. وقد تعرض القانون لانتقادات متكررة من البخراء الأمميين والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لكونه غامضًا وفضفاضًا، ويمثل عصا تستخدمها الحكومة لإسكات الانتقادات المشروعة.[lxxiv]

46. إن الاختفاء القسري الذي يسمح به القانون مدعوم بمجموعة من القوانين الأخرى وممارسات القضاء والنيابة العامة وقوات إنفاذ القانون. على سبيل المثال، يتمتع المدعون العموم المصريون بصلاحية زيارة السجون دون سابق إنذار وإجراء التحقيقات؛ ومع ذلك، فإن هذه الصلاحيات لا تُمارس بشكل فعال.[lxxv] والواقع أن الشكاوى المباشرة من السجناء إلى المدعين العموم بشأن مزاعم التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة لا تلقى على الأغلب أي اهتمام.[lxxvi] وحتى إذا تم إجراء تحقيق وتولى المدعي العام متابعة القضية، فإن وزارة الداخلية –بما في ذلك إدارات الشرطة والسجون– نادرًا ما تنفذ هذه القرارات.[lxxvii]

47. من وجهة نظر قضائية، يلتزم القضاة بشكل خطير بشهادة وصلاحيات سلطات أفراد إنفاذ القانون. وتعتمد المحاكم بشكل كبير على مبدأ التلبس بالجريمة لتوفير مجال للمناورة فيما يتعلق بالمخالفات الإجرائية مثل عدم ضمان وجود محام أثناء الاستجواب. فعلى سبيل المثال، في القضية رقم (2016/9115)، أوضحت المحكمة أن استدعاء محام قد «يستغرق وقتًا، وقد تضيع الأدلة بسبب الإجراءات» التي يفرضها القانون –وهو ما اعتبر في هذه القضية بمثابة مبرر قوي للتغاضي عن غياب المحامي. وفي بعض الحالات، وخاصة إذا كان للمتهم خلفية سياسية أو تتعلق بقضايا الأمن القومي، يُصدر القضاة أحكامًا تعسفية على المتهمين حتى إذ زعموا أن اعترافاتهم انتزعت تحت التعذيب.[lxxviii]

48. من المعتاد أن يتجاهل القضاة والمدعون العموم ادعاءات التعذيب أثناء فترات الاختفاء القسري، أو قبل المحاكمة، أو أثناء المحاكمة، رغم تأكيدات المتهمين ووصفهم لطريقة التعذيب المستخدمة، وخاصة في القضايا التي تنطوي على التعذيب من قِبل عناصر الأمن الوطني.[lxxix] ولا يشرح القضاة والمدعون العموم للمتهمين أو محامييهم سبب عدم أخذ ادعاءاتهم بالتعذيب على محمل الجد.

49. خلال المحاكمات، هناك حالات لا حصر لها تجاهلت فيها المحاكم المخالفات القضائية الواضحة، بما في ذلك: فترات الاختفاء القسري، تناقضات أقوال الشهود، غياب الأدلة لإثبات عناصر الجريمة المزعومة، عدم التعرف على المتهمين من قبل ضباط الاعتقال، وعدم صحة الاعتقال لعدم وجود حالة تلبس، وعدم صحة محضر الاعتقال للتعامل مع المتهمين بشكل جماعي، وعدم الكشف عن هوية المصادر واتساع الاتهامات في محاضر الضبط والتحقيق، وتعسف الاعتقال، وعدم قانونية التحقيقات وعدم معرفة مصادر الأدلة الواردة أثناء المحاكمة، وثبوت انتهاكات التعذيب.

50. وبشكل جماعي، توضح الأمثلة المذكورة أعلاه كيف يتم تمكين وتسهيل ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على نطاق واسع ومنهجي في مصر، من خلال التواطؤ والإفلات من العقاب من العديد من عناصر جهاز العدالة الجنائية في مصر. يتعاون كل من الشرطة وضباط الأمن والمدعين العموم وموظفي السجون والقضاة في مصر مع نظام السيسي لضمان الإفلات من العقاب لدعم قمع النظام واضطهاد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

1. الخاتمة والتوصيات المقترحة

51. في ضوء ارتكاب الحكومة المصرية للتعذيب على نطاق واسع وبشكل منهجي، وممارساتها الموثقة للاختفاء القسري، والمحاكمات غير العادلة، وظروف الاحتجاز غير الإنسانية، وبناء مرافق سجن جديدة، وأنظمة الإفلات من العقاب متعددة الطبقات، ينبغي على الدول الأعضاء توجيه التوصيات التالية إلى الوفد المصري خلال الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل:

- إجراء إصلاحات قانونية لضمان توافق قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1958، والمادتين 126 و129 من قانون العقوبات المصري، وقانون الإجراءات الجنائية المصري، وجميع القوانين والممارسات الأخرى ذات الصلة، مع التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان.

- إلغاء قانون مكافحة الإرهاب المصري ووقف عمل دوائر الإرهاب الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية مثل محاكم أمن الدولة العليا طوارئ.

- إنهاء الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في جميع مراكز الاحتجاز، وضمان حق السجناء في الزيارات العائلية المنتظمة، والعلاج الطبي، والوصول للمحامين، بما في ذلك في السجون شديدة الحراسة. وضمان توفير الحد الأدنى من معايير المعاملة الإنسانية لجميع السجناء، بما في ذلك الحماية من جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

- توجيه جهاز الأمن الوطني والشرطة الوطنية بضمان إعداد وتحديث السجلات الرسمية للاحتجاز، بحيث يمكن للمحامين والقضاء والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان الوصول إليها بسهولة.

- الحد من استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة (الجبس الاحتياطي)، ورفض استخدام الاعترافات المنتزعة تحت أي شكل من أشكال سوء المعاملة كدليل (باستثناء ضد شخص متهم بالتعذيب كدليل على الإكراه)، ووقف العمليات القضائية (في أي مرحلة) إذا كان هناك أي اشتباه في التعذيب أو سوء المعاملة.

- ضمان أن يعمل أطباء السجون والطب الشرعي باستقلالية وموضوعية ونزاهة، ووفقًا للمعايير الدولية.

- ضمان تقديم تعويضات فعالة وفي الوقت المناسب لضحايا التعذيب وأسرهم.

- المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ومقاضاة جميع مرتكبي التعذيب، والإنهاء الفوري لممارسة التعذيب وسوء المعاملة في جميع أماكن الاحتجاز.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ جميع التوصيات والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل، وهيئات المعاهدات الأممية الأخرى، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

- توجيه دعوة دائمة لزيارة مصر إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، والسماح لها بمقابلة المعتقلين والضحايا وأسرهم، فضلًا عن منظمات المجتمع المدني المستقلة.

---

[i] اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان المصرية، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026،
https://sschr.gov.eg/ar/national-strategy-human-rights/strategy-document /

[ii] بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FC%2FEGY%2F5&Lang=en
لجنة مناهضة التعذيب
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CAT%2FC%2FEGY%2F5&Lang=en
واللجنة المعنية بحقوق الطفل

ttps://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC%2FC%2FEGY%2F5-6&Lang=en

[iii] انظر هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2024 - مصر،
https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/egypt

[iv] لجنة العدالة، تقييم العام الأول لاستراتيجية حقوق الإنسان، 2022،
https://www.cfjustice.org/ar/%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%84%d9%80%d9%83%d9%88%d9%85%d9%8a%d8%aa%d9%8a-%d9%81%d9%88%d8%b1-%d8%ac%d8%b3%d8%aa%d8%b3-%d8%aa%d8%b1%d8%b5%d8%af/

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، عام على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان: لم تتحسن حالة أوضاع الاحتجاز ولم تتجاوز أهداف الاستراتيجية الأغراض الدعائية لتحسين صورة النظام، 2022، https://egyptianfront.org/ar/2022/09/hrs-evaluation-2022/

[v] الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان - مصر، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/EGY/CO/5، الفقرة 27،
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FC%2FEGY%2FCO%2F5&Lang=en

الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب - مصر، UN Doc. CAT/C/EGY/CO/5 الفقرة. 35؛ الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل - مصر، وثيقة الأمم المتحدة CRC/C/EGY/CO/5-6، الفقرة 28،
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC%2FC%2FEGY%2FCO%2F5-6&Lang=en

[vi] ريدريس، التعذيب في مصر: جريمة ضد الإنسانية، أكتوبر 2023،
https://redress.org/wp-content/uploads/2023/10/Egypt-Torture-Report-web-version.pdf

انظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان في مصر 2021، ص 5،
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/313615_EGYPT-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

هيومن رايتس ووتش 2017، «هنا نفعل أشياء لا تُصدّق»: التعذيب والأمن القومي في مصر تحت حكم السيسي؛ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر ، أبريل 2017.

[vii] ريدريس، التعذيب في مصر: جريمة ضد الإنسانية، أكتوبر 2023،
https://redress.org/wp-content/uploads/2023/10/Egypt-Torture-Report-web-version.pdf

[viii] روث مايكلسون، «نحن اللاحقون»: تصوير سري لسجين يظهر التعذيب في قسم شرطة القاهرة، الجارديان، 24 يناير 2022،
https://www.theguardian.com/global-development/2022/jan/24/cairo-egypt-police-station-secret-filming-appears-to-show-torture

[ix] المواد 63، 162، 232 من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 الصادر بتاريخ 15-10-1951. وبموجب القانون المصري فإن الدعوى الجنائية لا ترفع إلا من النائب العام أو رئيس النيابة العامة طبقًا للمادة 63 والمادة 232 من قانون الإجراءات الجنائية. كما لا يحق لضحايا التعذيب الطعن على الأوامر الصادرة من النيابة العامة أو قاضي التحقيق إذا كان المتهم موظفًا عامًا. ورغم وجود حق دستوري في معالجة انتهاك الحقوق برفع الدعوى الجنائية مباشرة إلا أن قانون الإجراءات الجنائية لا يسمح بالدعوى المباشرة إلا في حالة المخالفات والجنح وليس في حالات الجنايات كجريمة التعذيب.

[x] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب 2017، مصر، وثيقة الأمم المتحدة A/72/44، الفقرات 58-71

[xi] روث مايكلسون، «نحن اللاحقون»: تصوير سري لسجين يظهر التعذيب في قسم شرطة القاهرة، الجارديان، 24 يناير 2022،
https://www.theguardian.com/global-development/2022/jan/24/cairo-egypt-police-station-secret-filming-appears-to-show-torture

[xii] روث مايكلسون، «نحن اللاحقون»: تصوير سري لسجين يظهر التعذيب في قسم شرطة القاهرة، الجارديان، 24 يناير 2022،
https://www.theguardian.com/global-development/2022/jan/24/cairo-egypt-police-station-secret-filming-appears-to-show-torture

[xiii] روث مايكلسون، المصريون الذين شوهدوا في مقاطع فيديو «تعذيب» في السجن متهمون بنشر أخبار كاذبة، الجارديان، 2 مارس 2022،
https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/02/egyptians-seen-in-jail-torture-videos-charged-with-spreading-fake-news

[xiv] بيان مشترك من الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز النديم، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بشأن المطالبة بإعادة محاكمة المعتقلين المتهمين بتعذيبهم على يد الشرطة والمحكوم عليهم من دائرة الإرهاب بالسجن المؤبد، 24 نوفمبر 2022،
https://egyptianfront.org/ar/2022/11/%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7%d8%a8-%d8%aa%d9%88%d8%ac%d9%87-%d8%a3%d8%ad%d9%83%d8%a7/

روث مايكلسون، المصريون الذين شوهدوا في مقاطع فيديو «تعذيب» في السجن متهمون بنشر أخبار كاذبة، الجارديان، 2 مارس 2022،

https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/02/egyptians-seen-in-jail-torture-videos-charged-with-spreading-fake-news

[xv] وزارة الخارجية الأمريكية، التقرير القطري حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2022 - مصر،
https://eg.usembassy.gov/egypt-2022-human-rights-report

[xvi] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان : خبيرة من الأمم المتّحدة: اعتماد مصر قانونًا محدّثًا لمكافحة الإرهاب يفتح الباب أمام المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، 9 أبريل 2020،
https://www.ohchr.org/ar/2020/04/egypts-updated-terrorism-law-opens-door-more-rights-abuses-says-un-expert

[xvii] راجع لجنة العدالة، أرشيف مراقبة العدالة - قاعدة البيانات، الوفيات أثناء الاحتجاز للفترة 2020-2022، على
https://cfjustice.uwazi.io/ar/library/?q=(allAggregations:!f,filters:(year_of_death:(values:!(mkyznj8g85f,%278oiel991ehe%27,ylpojjocgnh))),from:0,includeUnpublished:!f,limit:30,order:asc,sort:title,types:!(%275ec3d229adf3b96935bdc19a%27),unpublished:!f)

[xviii] راجع لجنة العدالة، أرشيف مراقبة العدالة - قاعدة البيانات، الوفيات أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب والحرمان من الحرية للفترة 2020-2022، على
https://cfjustice.uwazi.io/ar/library/?q=(allAggregations:!f,from:0,includeUnpublished:!f,limit:30,order:asc,sort:title,unpublished:!f)

[xix] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022،
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xx] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022،
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxi] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022، ص 5
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxii] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022، ص5 و6
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxiii] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022، ص5 و6
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxiv] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022،
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxv] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022،
https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxvi] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، محطات المهانة: تقرير عن الانتهاكات الجنسانية ضد النساء وذوات الهويات الجنسية غير النمطية في منظومة العدالة الجنائية، يونيو 2021،
https://www.ec-rf.net/%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A

A%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D/D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%83%9

[xxvii] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، محطات المهانة: تقرير عن الانتهاكات الجنسانية ضد النساء وذوات الهويات الجنسية غير النمطية في منظومة العدالة الجنائية، يونيو 2021،

https://www.ec-rf.net/%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D/D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%83%9

[xxviii] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، محطات المهانة: تقرير عن الانتهاكات الجنسانية ضد النساء وذوات الهويات الجنسية غير النمطية في منظومة العدالة الجنائية، يونيو 2021،

https://www.ec-rf.net/%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D/D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%83%9

[xxix] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ومبادرة الحرية، لا أحد آمن: العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022،

https://egyptianfront.org/ar/2022/04/%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%84-%84%/D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%

[xxx] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المصيدة: عقاب الاختلاف الجنسي في مصر، 2017، ص 29،

https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/the_trap-ar.pdf

[xxxi] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المصيدة: عقاب الاختلاف الجنسي في مصر، 2017، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/the_trap-ar.pdf.

[xxxii] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في اليوم العالمي للاحتفاء بالعابرين/ات جندريًا: يمر على حبس ملك الكاشف 13 يومًا بحبس انفرادي بسجن الرجال بمجمع طرة للسجون، مارس 2019،

https://eipr.org/press/2019/03/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%DA%86%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B4%D9%81-13-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D8%AD%D8%A8%D8%B3 ،

[xxxiii] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تجديد حبس إيمان الحلو، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية تدين الاعتداء الذي تعرضت له من مصلحة السجون ،مارس 2019،

https://eipr.org/press/2019/03/%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%AA-%D9%84%D9%87-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تجديد حبس حسام أحمد، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية تدين الاعتداء الذي تعرض له. مارس 2019.

https://eipr.org/press/2019/03/%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%AD%D8%B3D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D9%87%

[xxxiv] ريدريس، التعذيب في مصر: جريمة ضد الإنسانية، أكتوبر 2023،ص 25،

https://redress.org/wp-content/uploads/2023/10/Egypt-Torture-Report-web-version.pdf

[xxxv] انظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان في مصر 2021، ص 4،
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/313615_EGYPT-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[xxxvi] انظر بيان خبراء الأمم المتحدة العام، المرجع OL EGY 4/202028، فبراير 2020،
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25072

[xxxvii] لجنة العدالة: «مصر: لجنة العدالة تدعو لفتح تحقيق أممي شفاف بشأن قضية مقتل الخبير الاقتصادي هدهود»
https://www.cfjustice.org/ar/%d9%81%d9%8a-%d8%b4%d9%83%d9%88%d9%89-%d9%84%d9%84%d9%85%d9%82%d8%b1%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b5-%d8%a8%d8%a7%d%/d9%82%d8%aa%d9%84-%d8%ae%d8%a7%d8%b1%84%9

[xxxviii] انظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان في مصر 2021، ص 4،
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/313615_EGYPT-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[xxxix] انظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان في مصر 2021، ص 4،
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/313615_EGYPT-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[xl] بيان مشترك، لقد مر 1000 يوم منذ الاختفاء القسري للبرلماني السابق مصطفى النجار.. يجب على مصر الكشف عن مصيره، 25 يونيو 2021،
https://www.omct.org/en/resources/statements/its-been-1000-days-since-the-enforced-disappearance-of-former-parliamentarian-mustafa-al-naggar-egypt-must-disclose-his-fate

[xli] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي يونيو 2023، تجديد حبس معاذ الشرقاوي ١٥ يومًا والمبادرة المصرية تطلب زيارته بمحبسه والاطلاع على ملف التحقيقات،
https://eipr.org/press/2023/06/%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%A1%D9%A5-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D8%A8%D8%B3%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%84%D9%81

[xlii] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي مايو 2022، المبادرة المصرية تطالب بإلغاء حكم جنايات أمن الدولة طوارئ ضد معاذ الشرقاوي وأبو الفتوح والقصاص،
https://eipr.org/press/2022/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD

[xliii] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي، يناير 2024، إحالة القيادي الطلابي معاذ الشرقاوي وآخرين لمحاكمة جديدة أمام دائرة الإرهاب،
https://eipr.org/press/2024/01/%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%A2%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8

[xliv] ريدريس، التعذيب في مصر: جريمة ضد الإنسانية، أكتوبر 2023، ص 17، 25، 35،
https://redress.org/wp-content/uploads/2023/10/Egypt-Torture-Report_WEB_AR.pdf

[xlv] انظر البيان الصحفي، التحالف العالمي يدعو للإفراج عن محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح في الذكرى السنوية الثالثة لاعتقالهما، 29 سبتمبر 2022،
https://ishr.ch/latest-updates/egypt-global-coalition-calls-for-release-of-mohamed-el-baqer-and-alaa-abdel-fattah-on-three-year-/anniversary-of-their-arrests

بيان صحفي، منظمات حقوقية تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن محمد أكسجين. وتؤكد أن ملاحقته قضائيًّا، تستهدف معاقبته على ممارسة عمله الصحفي، 23 سبتمبر 2022، https://afteegypt.org/advocacy/2022/09/23/32340-afteegypt.html

[xlvi] تعرف أيضا بـ«الرسكلة».

[xlvii] منظمة العفو الدولية، توجيه تهم جديدة إلى محامية مسجونة ظلمًا: هدى عبد المنعم، يناير 2024.

[xlviii] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)(ج).

[xlix] هيومن رايتس فيرست 2020، تقرير بلادي عن تطرف الأطفال داخل السجون المصرية. «بين داعش وتدابير مصر لمكافحة الإرهاب»، https://www.humanrightsfirst.org/blog/new-report-details-abuse-and-radicalization-children-egyptian-jails

[l] غالبًا ما يوصف الحبس الانفرادي بأنه «سجن داخل سجن» –فالعقل البشري ليس معتادًا على التكيف مع مثل هذه الظروف. ولهذا يمكن أن يسبب الحبس الانفرادي أعراضًا نفسية معينة، تتسم بالهلوسة؛ نوبات الهلع؛ وجنون الارتياب الصريح؛ واضطرابات التحكم في النزوات؛ والحساسية المفرطة للمؤثرات الخارجية؛ بالإضافة إلى صعوبات في التفكير والتركيز والذاكرة. وقد يفقد بعض السجناء القدرة على البقاء في حالة انتباه، وقد تنتاب البعض الآخر هواجس بالشلل. ومن الناحية البدنية، فإن عدم التعرض لضوء الشمس والهواء النقي وعدم وجود حيز للتحرك قد يسبب أيضًا أعراضًا مثل خفقان القلب والصداع والحساسية للضوء والصوت وآلام العضلات ومشاكل الهضم. منظمة العفو الدولية 2018، سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في سجون مصر، لندن، ص 47.

https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE1282572018ARABIC.pdf

أنظر أيضا ورقة حقائق المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب حول الحبس الانفرادي:

https://www.dignity.dk/en/dignitys-work/health-team/torture-methods/solitary-confinement

[li] على سبيل المثال، في 20 ديسمبر 2021، حكمت محكمة أمن الدولة طوارئ على المدون علاء عبد الفتاح والمحامي الحقوقي محمد الباقر والصحفي محمد إبراهيم «أكسجين» بالسجن 5 و4 سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة بعد محاكمة غير عادلة. وصادق الرئيس على الحكم.

[lii] خبراء الأمم المتحدة يحذرون من أن المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين في مصر معرضون لخطر شديد للإصابة بفيروس كورونا، https://news.un.org/ar/story/2020/08/1060252

[liii] المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب، لجنة العدالة، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، التعذيب في مصر: ظاهرة ممنهجة وهيكلية، سلسلة منشورات المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب حول التعذيب والعنف المنظم، ورقة براكسيس رقم 38، 2021.

[liv] انظر التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة A/68/295، الفقرتان 45 و50، وتقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مانفريد نوفاك، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/13/39، الفقرة 64، 9 فبراير 2010.

[lv] انظر منظمة العفو الدولية 2021،: ««ما تموتوا ولا تولعوا؟»: الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية؟»، ص 9.

[lvi] المادة 37 من اللائحة الداخلية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 بشأن السجون.

[lvii] معهد دراسات الشرق الأوسط، «السجون الجديدة في مصر: عنف خفي ووعود بالإصلاح»، مارس 2024، متاح على الرابط التالي: https://timep.org/post-arabic/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%AE%D9%81%D9%8A-%D9%88%D9%88%D%-/B9%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%8

[lviii] المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب، لجنة العدالة، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، التعذيب في مصر: ظاهرة ممنهجة وهيكلية، سلسلة منشورات المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب حول التعذيب والعنف المنظم، ورقة براكسيس رقم 38، 2021.

[lix] المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب، لجنة العدالة، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، التعذيب في مصر: ظاهرة ممنهجة وهيكلية، سلسلة منشورات المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب حول التعذيب والعنف المنظم، ورقة براكسيس رقم 38، 2021.

[lx] بيان صحفي، مصر: تعريض والد ناشط حقوقي للخطر في السجن، يجب منحه الرعاية الطبية والتحقيق في مزاعم التعذيب، https://www.hrw.org/ar/news/2022/02/16/egypt-rights-defenders-imprisoned-father-risk

[lxi] المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تقرير عن العلاقة بين التعذيب والفساد، 16 يناير 2019،، وثيقة الأمم المتحدةA/HRC/40/59، https://www.ohchr.org/ar/documents/thematic-reports/ahrc4059-report-relationship-between-torture-and-corruption

[lxii] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، «الطابور: عن أوضاع زيارات السجون من منظور الأهالي»، أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://www.ec-rf.net/%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%A

F%D9%85-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D/D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%88%84%9

[lxiii] على سبيل المثال، قبل جائحة كوفيد-19، كان هناك تباين ملحوظ بين السجون في إعدادات الزيارة وعملياتها، بما في ذلك المدرجات الأسمنتية (سجون استقبال طرة وليمان طرة وبرج العرب والفيوم العمومي)، والأسلاك الحديدية (سجن الجيزة المركزي وسجن الزقازيق العام وسجن بنها العام)، والحواجز الزجاجية شديدة الحراسة (تستخدم سجون طرة شديدة الحراسة 1 و2 حواجز زجاجية شديدة الحراسة، يتم تطبيقها بشكل انتقائي، وغالبًا ما تستند إلى تصنيفات تعسفية بين السجناء «المجرمين» و«السياسيين»، وحتى بين السجناء السياسيين بناءً على مستوى التهديد المتصور لديهم، كما تحدده إدارات السجون أو جهاز الأمن الوطني. بعد تعليق الزيارات أثناء جائحة كوفيد-19، استأنف قطاع السجون (قطاع حماية المجتمع الآن) الزيارات في أغسطس وسبتمبر 2020. ومع ذلك، تتم معظم الزيارات الآن من خلال حواجز تفصل السجناء عن عائلاتهم، باستثناءات قليلة فقط. وفي مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة، تطورت شروط الزيارات بشكل أكبر، مما أدى إلى ظهور تناقضات جديدة: سجن بدر (1): آليات الزيارة مقسمة داخل هذا المرفق. فبعض السجناء يمكنهم الحصول على زيارات خالية من العوائق، بينما لا يُسمح للآخرين برؤية الزوار إلا من خلال حاجز زجاجي لمدة أقصاها 20 دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يُحظر تمامًا على قسم من السجناء تلقي الزيارات. وتؤكد هذه الاختلافات والقيود على الظروف غير المتسقة والقاسية في كثير من الأحيان التي يُسمح فيها للسجناء بالتواصل مع العالم الخارجي، مما يسلط الضوء على القضايا الأوسع نطاقًا داخل نظام السجون المصري فيما يتعلق بمعاملة السجناء وحقوقهم.

[lxiv] اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادتان 2 و16؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

[lxv] رضا مرعي، مبادرة الإصلاح العربي، التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة السجون في مصر، 16 فبراير 2022،
https://www.arab-reform.net/publication/the-social-and-economic-cost-of-egypts-prison-system

[lxvi] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، «الطابور: عن أوضاع زيارات السجون من منظور الأهالي»، أبريل 2024، متاح على الرابط التالي:
https://www.arab-reform.net/ar/publication/التكلفة-الاجتماعية-والاقتصادية-لمنظ/

[lxvii] مركز الشرق الأوسط للديمقراطية، بيان صحفي: التحقيق في التقارير التي تتحدث عن موجة من محاولات الانتحار داخل سجن بدر في مصر،
https://mideastdc.org/ar/publication/press-release-investigate-reports-of-a-wave-of-suicide-attempts-inside-egypts-badr-prison

[lxviii] ميدل إيست مونيتور، رسالة مسربة من سجن بدر في مصر تكشف عن الحرمان من الرعاية الطبية، 6 مارس 2023،
https://www.middleeastmonitor.com/20230306-leaked-letter-from-egypt-badr-prison-reveals-denial-of-medical-care

[lxix] مركز الشرق الأوسط للديمقراطية، تدهور الأوضاع في مجمع سجون بدر في مصر،
https://mideastdc.org/ar/publication/fact-sheet-deteriorating-conditions-in-egypts-badr-prison-complex

[lxx] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التقرير السنوي لعام 2016، وثيقة الأمم المتحدة A/51/44، الفقرة 219، 9 يوليو 1996؛ لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التقرير السنوي لعام 2016، وثيقة الأمم المتحدة A/72/44، الفقرة 67، 2017.

[lxxi] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية للاستعراض الدوري الخامس لمصر، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/EGY/CO/5، الفقرة 27، فبراير 2023.

[lxxii] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية للاستعراض الدوري الخامس لمصر، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/EGY/CO/5، الفقرة 27، فبراير 2023.

[lxxiii] المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب، لجنة العدالة، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، التعذيب في مصر: ظاهرة ممنهجة وهيكلية، سلسلة منشورات المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب حول التعذيب والعنف المنظم، ورقة براكسيس رقم 38، 2021.
https://www.cfjustice.org/wp-content/plugins/pdfjs-viewer-shortcode/pdfjs/web/viewer.php?file=/wp-content/uploads/2021/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf&dButton=true&pButton=true&oButton=false&sButton=true

[lxxiv] بيان صحفي، مصر تستخدم محاكمات الإرهاب لاستهداف نشطاء حقوق الإنسان، يقول خبراء الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 8 أكتوبر 2020، https://news.un.org/ar/story/2020/10/1063532

[lxxv] أنظر منظمة العفو الدولية 2021، ««ما تموتوا ولا تولعوا؟»: الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية؟»، ص 59.

[lxxvi] أنظر منظمة العفو الدولية 2021، ««ما تموتوا ولا تولعوا؟»: الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية؟»، ص 59.

[lxxvii] أنظر منظمة العفو الدولية 2021، ««ما تموتوا ولا تولعوا؟»: الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية؟»، ص 58.

[lxxviii] المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب، لجنة العدالة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لجنة العدالة، النديم، المفوضية المصرية لحقوق الإنسان، مذكرة مشتركة للدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمصر، ص 7 (2019).

[lxxix] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، تقرير بموجب المادة 20، الفقرات 58-71، وثيقة الأمم المتحدة A/72/44، 2017.